

دور العولمة في تنامي الجريمة الاقتصادية

The Role of Globalization in the Growth of economic Crime

الفتني ليلي

جامعة محمد خيضر بسكرة، Lila.elfetni@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/28 تاريخ القبول: 2024/11/18 تاريخ النشر: 2024/12/19

ملخص:

لقد غدى العالم بفضل العولمة وما رافقها من تطور وسائل الاتصالات والتكنولوجيا، يواجه تحديات بالغة الخطورة على كافة ميادين الدولة وخاصة الاقتصادية منها، نتيجة لتحويل العالم إلى سوق عالمية واحدة، وفي ظل استعادة النظام الرأسمالي لهيمنتته وربط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة وفتح الأسواق، وتنامي عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال. لذلك أخذت الجريمة الاقتصادية أبعاد جديدة في عصر العولمة، وتجسد ذلك في بروز تقنيات حديثة تعتمد على وسائل أكثر تطور في السلوك الإجرامي حولت العالم الإجرامي إلى قرية صغيرة يسهل من خلالها إخفاء وسائل وآثار تلك الجرائم، وهو ما يفتح آفاق وتحديات أكثر خطورة لدول العالم.

كلمات مفتاحية: الجريمة الاقتصادية، العولمة، التطور التكنولوجي

Abstract:

Thanks to globalization and the accompanying development of means of communication and technology, the world has faced very serious challenges in all fields of the state, especially the economic ones, as a result of transforming the world into a single global market, and in light of the capitalist system and its dominance and linking national economies to the global economy. Liberalization of trade, opening of markets, and growing mergers in the markets for goods, services and capital. Therefore, economic crime has taken on new dimensions in the era of globalization, and this is embodied in the emergence of modern technologies that rely more advanced means of criminal behavior that have transformed the criminal world into a small village through which it is easy to hide the

means and effects of these crimes, which opens up more dangerous prospects and challenges for the countries of the world.

Keywords: economic crime, globalization, technological development.

المؤلف المرسل: الفتني ليلي، الإيميل: Lila.elfetni@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم في مختلف الميادين الحيوية العديد من التغيرات التي لم يسبق للعالم أن عرفها بصورتها الحالية. ولعل أهم تلك المستجدات وأبرزها على الساحة العالمية هي ظاهرة العولمة هذه الظاهرة حديثة المفهوم عريقة الجذور والتي أصبحت محط أنظار الجميع لما تشكله في حياة الأمم والشعوب من تحديات اقتصادية و سياسية وثقافية و تربوية.. الخ. والتي انعكست آثارها الإيجابية والسلبية في مختلف جوانب حياتنا اليومية. وبما أن هذه الظاهرة أصبحت حتمية تاريخية تفرض نفسها على الأمم والشعوب خاصة منها السائرة في طريق النمو، فرض هذا الواقع على هذه الدول أن تراجع استراتيجيتها و إنجازاتها المرحلية وتغيير وتطور نظمها المحلية مع ما يتلاءم مع النظام العالمي الجديد.

واليوم باتت ظاهرة العولمة الاقتصادية تعين الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة ومتمحورة على الاقتصاد العالمي القائم على النظم الكونية وعلى منطق الحواجز بوجه السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات والتكنولوجية وأخذ ما يسمى بالاقتصاد العابر للحدود يأخذ السمة المميزة للاقتصاد القرن الحادي والعشرين حيث تبدو الحدود الطبيعية والسياسية والجغرافية وكأنها رمزا من رموز الماضي في إطار الاقتصاد العابر للحدود.

فلم يكن للعولمة الاقتصادية أن تأخذ ملامحها المميزة دون وجود هيئات ومؤسسات ذات طابع عاملي تمتاز بقدر من الفاعلية والمشروعية فقد أسندت لهذه الهيئات مهام معينة في جمال إدارة الشؤون المالية والاقتصادية الدولية والسيطرة على النظام التجاري العالمي وأهم هذه الهيئات هي مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية التي ستحول فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا الشركات المتعددة الجنسيات.

ومن أبرز الآثار التي خلفتها العولمة وأخطرها على التنمية المستدامة للدولة هي مساهمتها في تنامي النشاط الإجرامي وتطوره خاصة في المجال الاقتصادي نتيجة لتسهيله لحركة رؤوس الأموال الكترونياً، وحرية حركة الأفراد دون فرض قيود جمركية، لذلك ارتكزت هذه الورقة البحثية على مسألة تحديد أثر العولمة على تنامي الجريمة الاقتصادية، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف ساهمت العولمة في بروز وتطور أشكال مستحدثة للجريمة الاقتصادية ؟ وفي سبيل الإجابة على التساؤل السابق اتبعنا الخطة التالية وذلك اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي:

المحور الأول: مدخل الى العولمة والجريمة الاقتصادية؛

المحور الثاني: مجالات تأثير العولمة على الجريمة الاقتصادية.

2. المحور الأول: مدخل للعولمة والجريمة الاقتصادية

1.2. مفهوم العولمة:

يتسم مفهوم العولمة بالغموض والتعقيد وعدم الانسجام بين النظرية والواقع و هما على نفس القدر من الغموض، و رغم ان العولمة تشير إلى مجموعة من التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة ، وهدفها إزالة الحدود والفواصل بين دول العالم الا ان هذا الأمر يعد واقعا معاشا . إلا أن الجانب التنظيري ظل وراء هذه التطورات متخلفا ، ولم يواكب المتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية ، والتي تركت مجالا واسعا لبعض القوى والأحزاب التي أرادت السيطرة على مسار العولمة وترسيخ المفاهيم التي أرادتها لها، ومحاولات تحديد السمات النظرية والتطبيقية التي تناسبها توجهاتهم، وطموحاتها التوسعية التي تخدم مصالحها (غربي ، 2009).

و يعتقد ايضا أن ظهور مفهوم العولمة كان في منتصف الستينيات من خلال ما كتب عن حرب فيتنام و الدور الذي لعبه التلفزيون عندما حولت المشاهدتين إلى مشاركين و عملت التكنولوجيا على تغيير الأفكار و التوجهات الاجتماعية، كذلك من خلال الأفكار التي ترى أن العالم قد تحول إلى مجموعة من العلاقات المتشابكة الديناميكية، و اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية مقرا للثورة التقنية و الالكترونية، و أن النظام الرأسمالي ينفرد بقيادة العالم كنموذج فرض نفسه كبديل للأنظمة الأخرى خاصة مع ظهور مقولة

نهاية التاريخ لصاحبها فرانسيس فوكو ياما سنة 1989 إلا أن من يتأمل الفكرة يجد أن العولمة ليست جديدة إلى الحد الذي يوحي بجذائية المصطلح . الا ان بعض المفكرين يفرقون بين العولمة القديمة و العولمة الجديدة، فعناصرها الأساسية ترتبط بالمعنى البسيط المتمثلة في العلاقات الدولية و التجارية في مجال انتقال رؤوس الأموال، تبادل السلع و الخدمات و انتشار الأفكار و المعلومات (غربي ، 2009، صفحة 18).

2.2. تعريف العولمة:

وضع المختصون والمحللون السياسيون والاقتصاديون.... الخ ويعتقد بعض المفكرين أن العولمة هي "العملية التي يتم من خلالها إزالة الحواجز بين الشعوب". إنها العملية التي ينتقل بها الناس من حالة الانقسام والتشتت إلى حالة التقارب والوحدة، ومن حالة الصراع إلى حالة الانسجام، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتشابه. وهنا تنتج القيم العالمية الموحدة، ويتشكل الوعي العالمي على أساس الاتفاقيات الإنسانية العامة (غربي، 2009).

كما تبني هذه الفكرة مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق (بريجنسكي) قائلا: ان "النظام الجديد المقصود يقوم على أساس سيطرة قوة أحادية في المجال العسكري واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة من اجل إخضاع بعض الدول التي لا تتفق معها في توجهاتها السياسية"، كما عرفها آخرون بان العولمة هي نظام عالمي جديد يعتمد على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على الإبداع التقني الغير محدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية في العالم (احمد و جاسم، 2011، صفحة 64).

3.2. اسباب ظهور العولمة و انتشارها:

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في وجود واستمرار العولمة من بينها:

1.3.2 التقدم التكنولوجي: لقد أدى التطور التكنولوجي إلى سهولة نقل السلع والخدمات وتطور العمليات الاستثمارية في الساحة الدولية، ونتيجة لذلك لم تعد الدول قادرة على التحكم في المعلومات والأفكار والثقافات الحاصلة على مستوى اقليمها، خاصة أمام سهولة وصول المعلومات الاقتصادية

والسياسية والثقافية من خلال ضغطة زر بسيطة على الهاتف أو الشبكة العنكبوتية (كافي، 2016، صفحة 28).

2.3.2. تغير الخارطة السياسية للعالم: نتيجة لسقوط الاتحاد السوفياتي وقيام العالم على نظام أحادية القطبية، أصبح العالم عبارة عن كتلة سياسية واحدة، نتيجة لإتباع كافة الشعوب للثقافة الأمريكية، حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الاستراتيجيات الدولية من بينها سياسة الاحتواء، والانتقام، كما ساهمت الحرب الباردة لفتح آفاق واعده أمام مروجي الاقتصاد الحر. (بوزفور، 2004، صفحة 4)

3.2.3. الاتفاقيات الدولية: ومن أهمها اتفاقية الغات GATT في عام 1947 بدات بـ 23 دولة و انظم لها الكثير من الدول و اصبحت تتكون من 117 دولة منها 34 دولة إسلامية، وكانت لها جولات عديدة وفي كل منها يزيد انضمام الدول إليها ويزيد حجم الاتفاقيات الى ان ظهرت عرفت جولة الارغواي، وامتدت من سنة 1985 حتى سنة 1994، وكان اللقاء الأخير لها في مراكش بالمغرب وشارك فيها 70 دولة، ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 1995، وأعطيت فترة سماح توفيق الأوضاع الى غاية 2004، و من أهم ما تضمنته اتفاقيتها هي إزالة الحواجز والقيود الجمركية أمام انتقال السلع والخدمات والموارد الاقتصادية من دولة لأخرى، وحماية الملكية الفكرية. و استمرت اجتماعاتها تتوالى و من بينها جولة سياتل في نوفمبر سنة 1999 التي كانت نكسة للاتفاقية لما ظهر عند تطبيقها أن الاتفاقية تعمل على وضع القوة الاقتصادية في يد الدول المتطورة و هيمنتها على الاقتصاد العالمي، وعدم استفادة الدول النامية منها من خلال تفسير بنودها بما يخدم مصالح الدول المتقدمة ، وهذا ما تفره من قضايا الإغراق ومحاولة إدخال بعض البنود بشروط تعسفية على الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية والتجارة الالكترونية و على الزراعة و البيئة (برو ، 2017، صفحة 46).

3.2.4. الشركات المتعددة الجنسيات: من المميزات الأساسية للشركات متعددة الجنسيات أن لها العديد من الفروع في مختلف دول العالم، لقد أصبحت قوة اقتصادية تتجاوز في كثير من الأحيان ميزانية الدولة الواحدة؛ و هذا مادي الى ظهور الجنسيات كقوة ضاربة تستخدمها من خلال القدرات الفنية ، و رؤوس الأموال ضخمة التي تملكها او غيرها من رؤوس الاموال التي يمكن تعبئتها في الاسواق المال العالمية

أو بمن خلال الاعتماد على سيطرتها على حكومات الدول المتقدمة، و الاعتماد ايضا على قدراتها الهائلة من خلال ممارساتها الضغوطات على البلدان النامية، واستعمال أدوات المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية (عبد الله، 1998، صفحة 12).

3.2. 5. المنظمات الاقتصادية الدولية: ان البرامج التي يضعها صندوق النقد الدولي، و التي يتبناها البنك الدولي واتفاقيات تحرير التجارة الخارجية و حماية حقوق الملكية الفكرية و تحرير الخدمات المالية والمصرفية، التي تستخدمها منظمة التجارة العالمية، والهدف الرئيسي من خلال هذه البرامج هو تهيئة ظروف مختلفة و مناسبة من اقتصادية ومالية و نقدية وتشريعية داخل الدول النامية من اجل سيطرة شركات متعددة الجنسيات على هذه الدول من خلال التحكم في مصالحها، محاولة توجيهها إلى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهذا من خلال العمل على ترسيخ نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، الذي يعمل على عدم اعطاء اهمية للدول النامية و واستنزاف خيراتها ونشر التخلف و الجهل (غري ، 2009، صفحة 26) .

4.2. أنواع العولمة: ان انتشار العولمة في جميع المستويات المالية والتكنولوجية و الإنتاجية، التمويلية، التسويقية والإدارية ادى الى تعدد أنواعها ومجالات تطبيقها، و بالتالي سندرج فيما يلي أنواع العولمة (إكرام ، 2002، الصفحات 128-129):

1.4.2. لعولمة السياسية: وهي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ويصف الأجندة الليبرالية التي سادت جميع انحاء العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي رسميا في 21 ديسمبر 1991.

4.2. 2. العولمة المالية: يصف السوق المالية العالمية والمشتقات المالية المختلفة التي يتم التعامل بها في المدن المالية العالمية على مدار ساعة.

4.2. 3. العولمة التكنولوجية: هي ظاهرة تصف التطورات الحادثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربطها بالأقمار الصناعية، و يترتب عليها انتقال فوري للمعلومة عبرا لنحاء العالم.

4.2. 4. العوملة البىئىة: هى ظاهرة تصف لنا طرىقة المآفظة على كوكب الأرض من التلوآ و وذلك من آلال العمل على جعله سآحة آضراء.

4.2. 5. العوملة الجغرافىة: هى ظاهرة آآتم بآعادة ترتىب المسآحة فى كوكب الأرض فى عالم آذوب فىه الآدود بشكل متزآىد، و هو عالم آالبا إلىه على أنه شبكة من المآن العالمىة.

4.2. 6. العوملة الاقآصآدىة: وىآم ذلك من آلال آلىآ مآآدة على المستوى الاقآصآدى مآل :اتفاقىآآ آآرىر الآآارة وآآآقات رؤوس الأموال و آداولها فى البورصآ المآآةة لآول العالم و الأسواق المآآوآة ، و الشركآ مآآةة الجنسىآآ، وآقسىم آولى آآىد للعمل الذى ىآآكر فىه ى أنواع مآآدة من العمل و ىآم إآآآ سلع معىنة ذات آكنولولآىة عآلىة وكنىفة رأس المال، وىآعآم فىها التلوآ ورىآىة عآلىة.

4.2. 7. العوملة الآقافىة: ىوآآ آآآاه لصىآآة آقافة عالمىة، آفرض أنماط آفكىر والسلوك فى الآىاة و الآآاء وىآم ذلك عن طرىق آغىىر برامآ الآعلىم وإضعاف آوانب الآقافة الوطنىة و المآآمع ، بالآضآفة الى آزو هآة الآول من آلال برامآ إعلامىة مكنفة مصآآة بآبكة قوىة آآآف إلى زرع قىم معىنة فى قلوب ملاىىن الشباب فى هآة الآول بآآآ لىصآ التكنل الرأسمالى هو المآل الأعلى والقآوة.

4.2. 8. العوملة الاتصآلىة: و آكون عن طرىق الأقمار الصناعىة و البآ الآلفزىونى، وبصورة أكنر وضوآا من آلال شبكة الانآرنآ و الآور الكبىر الذى آلعبه فى رىبط العلاقة بىن آمىع البشر فى أنحاء العالم.

4.2. 9. العوملة العسكرىة: ىعنى إضعاف أى قوة إقلىمىة بارزة فى أية منطقة من العالم من آلال آآمىر آآآها الآرىبة واهم عناصر انتآآها، ومن آآل آآقىق هآا الآآف لا آء من القىام بعملىآ مآآةة ولكى ىنفآ هآا الآآف ىضطر إلى إآراء عملىآ آآوىة مآآةة آآى آكون بمآابة آغطىة شرعىة أمام العالم.

3. مفهوم الآرىمة الاقآصآدىة.

1.3. آعىف الآرىمة الاقآصآدىة:

آنىآة لآعآد الآشرىعات والقوانىن التى آناولآ الآرائم الاقآصآدىة، برزت عآة آعارىف مآآمة لهذا المصآلآ آىآ عرفها "نىفواآ" Nivoda بأنها آلك الآرىمة التى آلآق الضرر المآآر أو آىر المآآر أو آآآد مصآلآ

الاقتصاد الوطني أو النظام الاقتصادي ذاته، بحيث يتضمن القانون الجنائي عناصرها (أنور، 2004، صفحة 174). كما اعتبر مارتينز بأن الجريمة الاقتصادية تعبر عن المخالفات التي يرتكبها الأشخاص على مستوى اقتصادي بالغ في الأهمية، من خلال ممارستهم أنشطتهم المهنية يقومون بخيانة الأمانة المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية ويلحقون الضرر أو يعرضون النظام الاقتصادي للخطر كما أنها كل فعل من شأنه أن يلحق الضرر بالأموال العامة وعمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، و هذا ما يعاقب عليه القانون الذي يهدف بدوره إلى حماية الأموال العامة والاقتصاد الوطني والسياسة الاقتصادية (أبو زهرة، 1999، صفحة 128).

ان ZLATARIC وفي السياق نفسه يرى زلاتريك ان الجريمة الاقتصادية هي سلوكيات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين التي تسبب خطراً وضرراً للسياسة الاقتصادية أو الاجتماعية للدولة، يحدث بشكل مخالف للقواعد الموضوعة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة (المساعد، 2007، صفحة 99) . حيث تعتبر الجريمة الاقتصادية فعل يتنافى مع قواعد الأخلاق، وهذا ما يبرره الاعتداء على مصلحة أفراد المجتمع، و بالنسبة للتعريف القانوني للجريمة الاقتصادية، فهو الذي يفسر الأفعال الإجرامية التي تقع بالاعتداء المباشر على مصلحة اقتصادية يحميها القانون مثل الجرائم المتعلقة بتجارة العملة، والمعاملات المصرفية، والاستيراد والتصدير، والغش التجاري والمنافسة غير المشروعة واختلاس الممتلكات العامة وجرائم التمويل والتسعين الجبري والتهرب الجمركي، بالإضافة إلى مجموعة جديدة من الجرائم التي تهز الاقتصاديات الوطنية كجرائم غسيل الأموال وغيرها، وتعرف الجريمة الاقتصادية بأنها فعل ضار له مظهر خارجي يخل بالنظام الاقتصادي والائتماني وبأهداف السياسة الاقتصادية، يحضره القانون ويفرض له عقاباً ويأتيه إنسان أهل لتحمل المسؤولية الجنائية (الشديفات، 2017، صفحة 74).

2.3. خصائص الجرائم الاقتصادية: تتميز الجرائم الاقتصادية بالعديد من الخصائص هي:

1.2.3. خفية وغير مكشوفة: تركز معظم الجرائم الاقتصادية في معظمها على تأثير الفعل الخطر حتى لو لم يسبب ضرراً أو قد لا يحققه، بل قد يصل بها الأمر إلى حد التأثير على مجرد إجراء كما هو الحال على

مثلا فى المعاقبة على مجرد عدم الإعلان عن سعر سلعة مسعرة، فى حين أن المبدأ الثابت فى جرائم القانون العام هو أن التأثير لا يكون إلا بسبب الفعل الضار وأحيانا بسبب الفعل المنبئ بالضرر. ما تختلف الجريمة الاقتصادية عن الجرائم العادية فى أنها تفلت من العقاب وغالباً ما لا يتم اكتشافها، لأن محاولة ارتكابها لا تأتي إلا بعد تخطيط دقيق يضمن نجاحها وبالتالي يصعب كشفها، نظراً لخصوصية الجريمة الاقتصادية، إضافة للسرية فى ارتكابها، و التى تعتبر من السمات المميزة للجريمة الاقتصادية.

2.2.3. ازدواجية طبيعتها: و من خصائص الجريمة الاقتصادية ازدواجية طبيعتها أحيانا فتعتبر المخالفة الجنائية مخالفة إدارية، وكذلك إذا كان الفعل المخالف قد ارتكب من أحد العاملين فى الإدارة وكانت الجريمة ارتكبت من الجرائم الاقتصادية، و هذا ما يجعلها تنصف معظم الجرائم الاقتصادية لخاصية التوقيت، و هذا ما يفسر إما أنها جرائم تقوم لمواجهة حالات طارئة أو نتيجة لتغير أسباب التى تقوم عليها وهذا لتغير السياسة الاقتصادية للدولة من نظام إلى نظام آخر (رباح، 2004، صفحة 32).

3.2.3. شديد عقوباتها: فى قانون العقوبات وخاصة فى أحكام المسؤولية كثيرا ما تخرج الجرائم الاقتصادية عن بعض القواعد العامة فى قانون العقوبات وخاصة فى أحكام المسؤولية و تجري المساءلة أحيانا عن فعل الغير، وتقوم مساءلة الشخص لاعتباري، وضعف الاعتداء على الركن المعنوي للجريمة ويساوي المشرع بين الشروع وأحيانا المحاولة المجردة عن نية الجريمة والفعل التام. وغالباً ما تكون قاسية لغرض بغية الوقاية حتى أنها قد تصل الى حد الإعدام فى بعض البلدان ذات الاقتصاديات الموجه بالنسبة إلى بعض الجرائم عندما ترتكب عمداً، أو تسبب ضرراً جسيماً أو يتم تنفيذها بطريقة مهنية (الحديثي و عبد العزيز، 2011). النصوص الخاصة بالعقاب على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة (رباح، 2004، صفحة 33).

المحور الثانى: مجالات تأثير العولمة على الجريمة الاقتصادية. ومع ظهور ظاهرة العولمة، انتشرت المصطلحات المصاحبة لها مثل “عولمة الإنتاج”، و”عولمة التدفقات المالية” و”عولمة رأس المال”، وظهرت مؤسسات جديدة تتمتع بقوة ونفوذ هائلين فى الاقتصاد العالمى، وهى الشركات المتعددة الجنسيات. . .

إنهم ينظرون إلى العالم كوحدة واحدة يستمدون منها مدخلات الإنتاج ويبيعون منتجاتهم. وتقوم هذه الشركات الآن بتخطيط وتنفيذ عمليات الإنتاج أو التسويق أو التوزيع ضمن نطاق عالمي، وحتى لو كانت هذه الشركات تعتمد على إطار وطني، فإن اهتماماتها غالبًا ما تكون ذات طبيعة عالية المستوى. صحيح أنه كانت هناك دائمًا شركات عالمية عملاقة تدعى متعددة الجنسيات تمثل علاقة الدول المستعمرة بالدول المستعمرة، لكنها تحولت اليوم من شركة متعددة الجنسيات إلى شركة متعددة الجنسيات خلال العقدين الماضيين، نشطت عملية اختراق اقتصادات العالم الثالث، حيث تم إفراغها من قدراتها المختلفة للعمل في خدمة الرأسمالية المعولمة، سواء في المركز أو الأطراف. ويلاحظ أن أسعار الصرف الثابتة اختفت وتم تعويم العملات. كذلك انتشار وحدات الإنتاج الصغيرة أو متناهية الصغر، والتي تسمى في الاقتصاد المعولم (المصانع الأنيفة)، وأصبحت المنافسة بسبب ارتفاع المكون العلمي للسلعة، والذي يأتي من استخدام التكنولوجيا المتقدمة، والعولمة التي أصبحت تهدف إلى تحقيقه، تضع معالم ترسمها الشركات العالمية من أجل السيطرة على الاقتصاد والابتكار والأذواق والسلوك، حيث تحاول خلق مستهلك على المستوى العالمي من خلال انتشار نمط الحياة الغربي، وهذا الفهم يمثل إعادة هيكلة الظروف في العالم حسب رغبة الشركات المتعددة الجنسيات مما يؤدي إلى تعظيم التوسع الرأسمالي. ويرى الباحث في هذا المجال أن العديد من الدول العربية قامت بإصلاحات اقتصادية وسوق العمل. والمؤسسات الاقتصادية، وقد أعادوا هيكلة العديد من مؤسساتهم العامة والخاصة لتناسب مع هذه الإصلاحات، لتكون فعالة ولها نتائج ملموسة، لكنها لا تزال تفتقر إلى البيانات اللازمة للقضاء على القضايا الاقتصادية وقضايا تخلف السوق، وحتى مؤسسات العمل والتشغيل.

خلال العقدين الماضيين، نشطت عملية اختراق اقتصادات العالم الثالث، حيث تم إفراغها من قدراتها المختلفة للعمل في خدمة الرأسمالية المعولمة، سواء في المركز أو الأطراف. ويلاحظ أن أسعار الصرف الثابتة اختفت وتم تعويم العملات. انتشار وحدات الإنتاج الصغيرة أو متناهية الصغر، والتي تسمى في الاقتصاد المعولم (المصانع الأنيفة)، وأصبحت المنافسة بسبب ارتفاع المكون العلمي للسلعة، والذي يأتي من

استخدام التكنولوجيا المتقدمة، والعملة التي أصبحت يهدف إلى تحقيقه، يضع أيديولوجياً حدوداً غير مرئية ترسمها الشركات العالمية من أجل السيطرة على الاقتصاد والأذواق والابتكار والسلوك، تحاول خلق مستهلك على المستوى العالمي من خلال انتشار نمط الحياة الغربي، وهذا الفهم يمثل إعادة هيكلة الظروف في العالم حسب رغبة الشركات المتعددة الجنسيات مما يؤدي إلى تعظيم التوسع الرأسمالي. ورؤية الباحث في هذا المجال أن العديد من الدول العربية قامت بإصلاحات اقتصادية وكذلك في سوق العمل، والمؤسسات الاقتصادية، وذلك بإعادة هيكلة العديد من مؤسساتها العامة والخاصة لتناسب مع ما يلائم هذه الإصلاحات، لتكون فعالة ولها نتائج ملموسة، لكنها لا تزال تفتقر إلى البيانات و المعطيات اللازمة للقضاء على القضايا الاقتصادية وقضايا تخلف السوق، ومؤسسات العمل والتشغيل (الحديثي و عبد العزيز، 2011، صفحة 513).

1.4. جريمة تبيض الأموال:

حسب فقهاء القانون إن كلمتي "غسل الأموال" و"غسل الأموال" يلتقيان في مفهوم واحد ويختلفان فقط في المصطلح إذ كلاهما يعني استخدام حيل والوسائل والأساليب للتخلي عن أموال مكتسبة بطريقة غير مشروعة وغير قانونية كالأموال المكتسبة من الغش التجاري والرشوة والاختلاسات وتزوير النقود والمخدرات والبشر وتهريب السلاح.... الخ لإضفاء الشرعية والقانونية عليها. ونظرا لحدثة وسرعة تطور هذا النوع من الجرائم الذي يواكب التطور التكنولوجي تسعى الدول إلى مكافحة هذه الظاهرة لأن عملية تبيض الأموال مرتبطة بالفساد السياسي الذي يرتبط باستغلال النفوذ للتراكم كميات هائلة من الاموال، ثم تهريب الأموال إلى الخارج و غسلها واعادتها مرة أخرى بالشكل مشروعة (بوقطاية و حاجي، 2018).

لقد استفادت جرائم غسل الأموال من ظاهرة العملة، وتأثرها بالتقنيات التكنولوجية الحديثة، وهذا مادي الى أن المراحل المختلفة التي تمر بها هذه الجريمة تتم بسرعة مذهلة من خلال استخدام شبكة الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر، وبالتالي لا يوجد ولم تعد هناك حاجة إلى الأموال لعبور الحدود الدولية من أجل بتحويلها وغسلها (حنيص، 2002، صفحة 144).

2.4. جرائم التجارة الإلكترونية:

لقد أصبحت التجارة الإلكترونية عاملاً مؤثراً في نمو اقتصاديات البلدان وازدهار تجارتها الداخلية والخارجية، وباتت أداة للمنافسة في تسويق السلع والخدمات للمستهلك، لذا بدأ الدول بتهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها وتشريعاتها للتحويل إلى الاقتصاد الرقمي والتجارة عبر الشبكة العنكبوتية، إلا إن سعي الدول لذلك يصطدم بعقبات قد تكون مرتبطة بالجانب القانوني تتمثل بعدم قدرة بعض القواعد القانونية على الانسجام مع طبيعة التجارة الإلكترونية منها القواعد التقليدية في القانون الدولي الخاص، مما يعيق تحديد الاختصاص القضائي الدولي بمنازعات التجارة الإلكترونية من جهة، وتحديد القانون واجب التطبيق عليها من جهة أخرى، أو أن تكون العقوبات تقنية تتمثل بالأعطال التقنية كالأعطال التي تصيب الأجهزة والبرامج نتيجةً لتعرضها إلى هجمات فيروسية أو نتيجةً للظروف البيئية كالعواصف والأتربة وغيرها، أو مخاطر الأخطاء غير العمدية التي تكون نتيجةً لعدم الخبرة في استخدام الوسائل التقنية الحديثة، وأيضاً مخاطر الجرائم التقنية والتي باتت تتناسب طردياً مع تطور وسائل الاتصال الحديثة ومنها السرقة المعلوماتية والاعتراض لخط سير البيانات والإتلاف الإلكتروني والتزوير الإلكتروني والاستعمال غير المشروع لأدوات الدفع الإلكترونية (الابراهيمى، 2017، صفحة 674).

3.4. جرائم تزوير بطاقة الائتمان:

ادى الانتشار السريع لبطاقات الدفع الإلكترونية وخاصة بطاقات الائتمان على زيادة الطلب عليها بين العملاء، لأنها تخلصهم من حمل الأموال التي قد تواجه السرقة أو الضياع، و هذا ما يترتب عليهم توفير الجهد والوقت و هذا لسرعة القيام بمعاملاتهم ، اضافة الى ذلك توفر البطاقة الائتمانية لحاملها رصيذاً إضافياً يضاف إلى حسابه، مما يمكنه من توسيع إنفاقه بحرية أكبر، ويرجع ذلك إلى المرونة التي يوفرها نظام التعامل بالبطاقة من حيث آجال التسديد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يوفر الوقت لحاملها، حيث يستغنى إلى التنقل إلى بعض الجهات التجارية أو الإدارية لتسديد المبلغ المستحق لسلع و الخدمات، و دفع الفواتير المختلفة، أو دفع الضرائب المستحقة (نقطي، 2022).

اصبحت وسائل الدفع الإلكترونية متعددة ومتنوعة بما يتوافق مع المتطلبات المقصودة، ومن بين هذه الوسائل و الأكثر استعمالا بطاقة ضمان الشيك والبطاقات الذكية، بطاقة السحب المصرفي، و بطاقات الوفا وغيرها، وكذلك بطاقة الائتمان التي تتميز بانتشارها الواسع، و هذا ما جعلها من الأنشطة الأساسية المتوفرة في معظم المؤسسات المصرفية (سالم و رزوق، 2017، صفحة 112).

4.4 جرائم العملات الرقمية :

تعتبر العملات الرقمية احدث وسائل الدفع في عصرنا الحالي و التي انقسم حولها خبراء الاقتصاد و القانون حول مشروعيتها و مدى قدرتها على الوفاء كغيرها من العملات القانونية بحيث انقسمت الآراء بين مؤيد بنظرة تأكيدية على فكرة أن العملات الافتراضية هي المستقبل و بين معارض لعدم مشروعيتها و عليه فقد لجأت بعض الدول إلى منع التعامل بها و اعتبار ذلك كجريمة يعاقب عليها القانون . و المتعارف عليه هو أن العملات الرقمية أنها افتراضية غير ملموسة، و ليس لها مكان محدد في هي تعتبر عملات افتراضية و لا تخضع لرقابة البنك المركزي، وتكون عبر منصات رقمية بواسطة جهاز الحاسوب، لإتمام عمليات البيع و الشراء، او القيام بتحويلها الى عملات اخرى (بوثلجة و عابد، 2022، صفحة 109).

و ما يميز هذه العملات أنها تعتمد اعتماد كلي على البرمجة الحاسوبية أي أنها لا تخضع لأي جهة رقابية و هذا ما جعلها وسيلة وساطة و تسهيل للعمليات الخاصة بالإجرام الاقتصادي و المالي خاصة تبييض الأموال .

إن سهولة تداول هذه العملات جعلها في صدارة عمليات القرصنة وهذا ما يزيد من صعوبة ترقبها و تتبعها، و هذا يعود الى اعتمادها على اللامركزية و التقنية التشفيرية.

ان العملات المشفرة مثل البيتكوين تساعد على إخفاء هوية الأصول المالية و هذا ما يجعلها قابلة للتحويل بكل سهولة في مخلف بلدان العالم، هذا مما أدى إلى زيادة حجم الأموال المغسولة عالميًا و ذلك من خلال تداولها بعملة البيتكوين حيث بلغت 2.8 مليار دولار في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 قدرت بحوالي مليار دولار في عام 2018 (التكنولوجيا الحديثة لتنفيذ جرائمهم، 2022).

5. الخاتمة:

إن التزايد المستمر في التكتلات الاقتصادية وقرارات المؤسسات المالية والشركات متعددة الجنسيات المعولمة التي تدير عملياتها الاستثمارية وإنتاجية كقوة مستقلة بعيدة عن تدخل الدولة واندماج الأسواق في التجارة والاستثمارات المباشرة أدى إلى التقسيم الدولي للعمل واختراق الحدود القومية وتفكك هياكل التاج الوطنية وإحلال هيكل إنتاجي عالمي.

ولقد اتخذت الجريمة الاقتصادية آفاق جديدة خلال عصر العولمة، منها ما هو جديد ومستحدث ظهر نتيجة للتطور التكنولوجي والتقني الذين يشهدهما العالم، ومنها ما هو قديم اعتمد على تلك التقنيات ليظهر بصورة أكثر حداثة، فالجريمة الاقتصادية استفادت من العولمة أكثر مما استفاد منها القائمون على محاربة هذه الظاهرة، فكثير من الدول لم تع بخطورة الظاهرة، بل إن كثيرا من الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة تتسامح مع أشكال هذه الجرائم، لاستقطاب الأموال التي هي بحاجة ماسة إليها بغرض الاستثمار والتنمية المحلية.

قائمة المراجع:

- 1-أنور، أ. (2004). الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية. مصر: مكتبة الأسرة.
- 2-أبو زهرة، م. (1999). الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية. بيروت: دار الفكر.
- 3-المساعد، أ. م. (2007). المسؤولية الجزائية عن الجرائم الاقتصادية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 3-بوثلجة، ع &، عابد، ن. (2022). العملات الافتراضية تداولها مخاطرها. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. 6(1),
- 4-بوقطاية، إ. &، حاجي، ك. (2018). أسباب وتدابير تصاعد الجريمة الاقتصادية في الدول العربية. مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية. 2(2),

- 5- سالم م. ع. & .رزوق ع. ط. (2017). جرائم التزوير فى البطاقات الائتمانية .مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية.(2)
- 6- إكرام ع. (2002). التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادى العربى .القاهرة.
- 7-الابراهيمى م. م. (2017). معوقات التجارة الالكترونية ومتطلبات النظام القانونى لمواجهتها، العدد 02، 2017، ص. 674.مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية.2،
- 8-التكنولوجيا الحديثة لتنفيذ جرائمهم Récupéré sur (2022, 11 28). <https://www.aljazeera.net>
- 10-أمين جابر الشديفات. (2017). البطالة وعلاقتها بالجرائم الاقتصادية فى العالم العربى. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 44(1).
- 11-بوزفور م. (2004). العولمة والنظم الحارسة .الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- 12-حنىص ع. (2002). الحماية الجزائية لبطاقة الائتمان من التزوير .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.(2) 24،
- 13-صلاح ياسين محمد الحديثى، و معتز خالد عبد العزيز. (2011). التأثيرات السلبية والابجائية للعولمة فى القضايا الاجتماعية و الثقافية والسياسية والاقتصادية. مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، 11(1)، 508-509.
- 14-عبد العزيز احمد، و زكرياء. جاسم. (2011). العولمة الاقتصادية و تأثيراتها الاقتصادية. مجلة الادارة و الاقتصاد(86)، 64-65.
- 15-عبد الله ص. إ. (1998). العرب والعولمة :العولمة والاقتصاد والتنمية العربية .بيروت :مركز دراسات الوحدة.
- 16-غسان رباح. (2004). قانون العقوبات الاقتصادى. بيروت: منشورات الحلى الحقوقية.
- 17-محمد غربى . (2009). تحديات العولمة و اثارها على العالم العربى. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 5(6).
- 18-مصطفى يوسف كافى. (2016). عولمة الأسواق المالية المعاصرة. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 19-هشام برو . (2017). أثر سياسات منظمات العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات القومية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة(3).